# اقتصاد حقوق الإنسان

## *ما هو، ولماذا نحتاج إليه؟*

كما قالت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 2024، "ما نحتاجه هو اقتصادات تعمل لصالح الناس وحقوقهم، وتحمي بيئتنا. لقد حان الوقت لاقتصادات قائمة على حقوق الإنسان". منذ 2020، ضاعف أغنى خمسة رجال في العالم ثرواتهم بينما أصبح نحو خمسة مليارات شخص أكثر فقرا. ينبغي تغيير مثل هذه التفاوتات، إذ يمكن لجميع اقتصاداتنا تمكين إعمال حقوق جميع الناس، مثل الحق في الغذاء والصحة والتعليم، بل وينبغي عليها ذلك. كما ينبغي لالتزامات الدول بحقوق الإنسان أن توجّه الحوكمة الاقتصادية العالمية، مثلا من خلال وضع مفاهيم مثل المشاركة والعدالة والمساواة وعدم التمييز في صميم الهيكل المالي العالمي. تطالب الجهات الفعالة في مجال حقوق الإنسان بشكل متزايد بالتحول نحو "اقتصاد قائم على الحقوق" أو "اقتصاد حقوق الإنسان".

## ما هو اقتصاد حقوق الإنسان؟

اقتصاد حقوق الإنسان هو اقتصاد يضع الناس والكوكب في صلب القرارات الاقتصادية، حيث يمكن استخدامه كوسيلة لتفكيك الحواجز والعقبات الهيكلية التي تحول دون إعمال جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة. هذا يعني النظر في جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل شامل، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

يُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الحكومات تكريس أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة موارد ونشرها لإعمال الحقوق. يشمل ذلك الموارد الحالية وتلك التي ينبغي للحكومات جمعها من خلال الضرائب أو تلقيها من خلال التعاون الإنمائي. يتطلب القانون أيضا من الحكومات التعاون بغية خلق البيئة المواتية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وهذا يعني أن اقتصاد حقوق الإنسان يتعامل مع أسئلة السياسات المتعلقة بقضايا مثل الضرائب والديون والتجارة والتحول الإيكولوجي العادل، مع التركيز على إعمال حقوق جميع الناس.

تُوفر حقوق الإنسان إطارا لجمع الموارد وتخصيصها بشكل عادل، ومعالجة أوجه عدم المساواة، ودعم التنمية القائمة على المشاركة التي تركز على الكوكب، وإعادة توازن القوى في اقتصاداتنا، وبالتالي توفر حقوق الإنسان إرشادات يمكن من خلالها قياس السياسات الاقتصادية وتقييمها ومقارنتها. اقتصاد حقوق الإنسان مفهوم واسع يمكن أن يشمل مقاربات تحوّلية أخرى للاقتصاد تتماشى مع حقوق الإنسان، والتي نشأت من حركات عديدة تشمل العدالة المناخية والعدالة الجندرية وإنهاء الاستعمار.

## من أين جاء مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان؟

يُستمد مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان من تقاليد مختلفة، مثل الاقتصاد النسوي ووجهات نظر أخرى تقدم بدائل للنماذج الاقتصادية السائدة. على سبيل المثال، قدم بالاكريشنان وإلسون في 2011، تحليلا رائدا لأدوات سياسات الاقتصاد الكلي، وتحديدا السياسات المالية والنقدية، والإنفاق العام، والضرائب، والسياسات التجارية، والتي يمكن لها كلها أن تحدد ما إذا أمكنها التوافق مع معايير حقوق الإنسان والتزاماتها.

قامت مجموعة من الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، على مدى العقود القليلة الماضية، بتعريف اقتصاد حقوق الإنسان وتحديد معالمه. وهذا يشمل مجموعة من المنظمات حول العالم، مثل "مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، و"منظمة المعونة المسيحية"، و"مركز حقوق الإنسان" بجامعة بريتوريا، و"معهد الاقتصاد" بجامعة كامبيناس، و"ائتلاف الشفافية المالية"، و"شبكة العالم الثالث".

## هل هناك اقتصاد واحد لحقوق الإنسان؟

لا يحدد مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان نموذجا اقتصاديا معينا. فهناك العديد من اقتصادات حقوق الإنسان المحتملة.

في العقود الأخيرة، طور الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وصناع السياسات، مجموعة من المفاهيم المؤثرة لتوجيه الإصلاحات الاقتصادية من أجل إعمال حقوق الإنسان بشكل أفضل، مثل اقتصاد الرعاية، والانتقال العادل، واقتصاد الرفاهية، والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية، فضلا عن وجهات النظر المنبثقة عن معارف الشعوب الأصلية. يتبنى اقتصاد حقوق الإنسان هذه المفاهيم ويبني عليها، ويسعى إلى بناء روابط بين هذه الأفكار وتوفير إطار معياري لتعزيز صنع السياسات الاقتصادية.

## أين تُتَّبَع السياسات التي تتوافق مع هذا المفهوم؟

في السنوات الأخيرة، أطلقت بعض الحكومات مبادرات تتوافق مع أهداف اقتصاد حقوق الإنسان وتعززها. وفي حين قد يكون لبعضها أهداف أكثر دقة والبعض الآخر أوسع نطاقا، إلا أنها تأتي من دول الجنوب العالمي والشمال العالمي، وتمثل خطوات مهمة نحو تحقيق اقتصاد حقوق الإنسان للجميع.

أظهرت كولومبيا التزاما بالعدالة المالية والحماية الاجتماعية النسوية. في 2019، قررت "المحكمة الدستورية" في كولومبيا أن فرض الضرائب على الفوط الصحية والسدادات القطنية شكل من أشكال التمييز غير المباشر ضد المرأة وبالتالي فهو غير دستوري. وفي 2024، وافقت الحكومة على إصلاح

نظام التقاعد لإنهاء الفقر المدقع ولتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، والذي يعترف بالبعد الجندري لعمل الرعاية. تحصل النساء على خصم 50 أسبوعا من إسهامات التقاعد مقابل كل طفل، حتى ثلاثة أطفال. يتم تمويل ذلك من خلال زيادة معدلات ضريبة الدخل الهامشية على أصحاب الثروات، وفرض ضرائب أعلى على أرباح رأس المال، ورفع الضرائب على الشركات العاملة في قطاعي الموارد الاستخراجية والوقود الأحفوري، إضافة إلى زيادة الحد الأدنى لمعدل الضريبة على الشركات.

كما بذلت غامبيا جهودا كبيرة لتحديد مساحة مالية للحماية الاجتماعية وخلقها من خلال السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية 2015-2025. دعت غامبيا البلدان إلى مواءمة السياسات الاقتصادية مع حقوق الإنسان، وسلطت الضوء على أهمية معالجة أزمة الديون، وتجنب تدابير التقشف التي تقوّض حقوق الإنسان.

ومن جهتها، دافعت إسبانيا في الداخل والخارج عن تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهو نهج أخلاقي وقائم على القَيَم في مجال النشاط الاقتصادي، يعطي الأولوية لرفاهية الإنسان والكوكب. كما شاركت إسبانيا، إلى جانب بلجيكا وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وغينيا الاستوائية وفرنسا والمجر وإيطاليا واللوكسمبورغ والمغرب والسنغال وسلوفينيا، في رعاية قرار "الجمعية العامة للأمم المتحدة" بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي اعتمدته "الأمم المتحدة" في 2023ر.

## ماذا يعني اقتصاد حقوق الإنسان في الممارسة العملية؟

يمكن أن يدعم تأطير اقتصاد حقوق الإنسان صناع السياسات بطريقتين: إذ يمكنه أن يساعدهم في إلهام سياسات جديدة وتصميمها لتحقيق حقوق الإنسان وكوكب صحي؛ ويمكن استخدامه كذلك لقياس تأثير القوانين والسياسات السابقة والحالية على حقوق الإنسان.

على سبيل المثال، يعني ذلك استخدام التزامات حقوق الإنسان لتوجيه قرارات الميزانية والاستثمار بشكل كافٍ في التعليم العام، والصحة، والضمان الاجتماعي، والحقوق الأخرى؛ واتخاذ إجراءات فعالة للحد من أوجه عدم المساواة؛ والامتناع عن تدابير التقشف غير الضرورية أو عن تخفيض البرامج الاجتماعية التي تؤدي إلى تراجع في الوفاء بالحقوق. ويتطلب إعمال الحقوق توفير موارد مالية، ما يستلزم، مثلا، اعتماد نظام ضريبي تصاعدي ومراجعة الإعانات ومعالجة أزمة الديون.

هذه المقاربات ليست جديدة؛ فقد بدأت العديد من الحكومات بالفعل في اتخاذ خطوات لبناء اقتصادات قائمة على حقوق الإنسان. اتفقَت الدول في "ميثاق المستقبل" على تطوير مؤشرات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ووافقَت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع اتفاقية إطارية للتعاون الضريبي الدولي، كما تعمل الدول في "مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ"، منذ 2023، على وضع برنامج عمل للانتقال البيئي العادل. وإذا صُمّم هذا البرنامج بحيث يرتكز على إطار حقوق الإنسان الشامل، فقد يحقق تقدما ملموسا في بناء اقتصادات قائمة على الحقوق.

وباعتباره مستندا إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتطلب اقتصاد حقوق الإنسان من الحكومات مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، مثل الحق في العمل اللائق، والصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والسكن، إضافة إلى الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في التنمية. كما يتطلب من الحكومات مراعاة هذه الحقوق في سياق الأزمة المناخية والبيئية، إذ إن تحقيقها يتوقف على ازدهار الكوكب وصحته ويسهم فيه.

ويُلزم هذا الاقتصاد الحكومات بتهيئة بيئة مواتية لإعمال الحقوق، من خلال التعاون الدولي والمشاركة المُجدية. وتضطلع المؤسسات المالية الدولية، مثل "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، وغيرها من مؤسسات التمويل التنموي العالمية والإقليمية والوطنية، بدور مهم في هذا المجال. إلا أن ممارساتها الحالية غالبا ما تُقوّض إمكانية بناء اقتصادات قائمة على حقوق الإنسان. لذا، فإن إصلاح دور صندوق النقد في خفض الإنفاق الاجتماعي الذي يؤثر على الحقوق، وإعادة النظر في التصور الضيق للبنك الدولي بشأن الحماية الاجتماعية محددة الهدف، بالإضافة إلى مراجعة آليات صنع القرار في هذه المؤسسات، تمثل عناصر أساسية في بناء اقتصادات قائمة على الحقوق.

## ما هي الخطوة التالية؟

على الرغم من أن الانتقال إلى اقتصادات حقوق الإنسان سوف يتحقق تدريجيا، إلا أنه من الممكن اتخاذ خطوات صغيرة وكبيرة على الفور، على غرار:

- دمج مفاهيم اقتصاد حقوق الإنسان في العمليات والوثائق الدولية واستخدامها لتوجيه إصلاح البنية المالية الدولية، بما في ذلك في "المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية"، و"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي"، و"القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية"، إضافة لقرارات "مجلس حقوق الإنسان"، واجتماعات مؤتمر الأطراف، وغيرها من الاتفاقيات العالمية والإقليمية.
- إجراء تخطيط وتحليل لميزانية قائمة حقوق الإنسان، بما في ذلك العمل مع المنظمات الدولية مثل "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" لإطلاق مبادرات تجريبية متوافقة مع نهج اقتصاد حقوق الإنسان.
- المشاركة من خلال مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لمراجعة ومواءمة سياسات هذه المؤسسات وممارساتها باستمرار مع قانون حقوق الإنسان.

## لمعرفة المزيد:

- اقتصاد قائم على الحقوق: إعطاء الأولوية للناس والكوكب
- ورقة الحقائق رقم 37: الأسئلة الشائعة حول الحق في التنمية
- مبادئ حقوق الإنسان في السياسات المالية، مايو/أيار 2021
- تصحيح الاقتصاد: نحو تعافي الناس من الأزمات الاقتصادية والبيئية
- زرع بذور التغيير من أجل اقتصاد يعزز حقوق الإنسان - مبادرة سيرج
- اقتصاد حقوق الإنسان - من المفهوم إلى التطبيق العملي